مجموعة عمل
اقتصاد سوريا
SYRIAN ECONOMIC TASK FORCE

حرية الإنسان | تنمية الاقتصاد | حكم رشيد

سوريا: المشهد الاقتصادي

سلسلة تقارير اقتصادية دورية عن الوضع الاقتصادي في أنحاء سوريا

مدينة الدانا - محافظة ادلب

آيار ٢٠١٥

حقوق الطبع والنشر محفوظة© ٢٠١٥

مجموعة عمل اقتصاد سوريا. جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة© ٢٠١٥

لا يجوز – دون الحصول على إذن خطي من مجموعة عمل اقتصاد سوريا – استخدام أي من المواد التي يتضمنها هذا التقرير، أو استنساخها أو نقلها، كليا أو جزئيا، في أي شكل وبأي وسيلة، سواء بطريقة إلكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها.

مجموعة عمل اقتصاد سوريا
www.syrianeconomic.org

كلمة

الاقتصادُ ليس محرك التاريخ وحسب، ولكنه الأساس الذي تُبنى عليه كل السياسات الاستراتيجية الواقعية الناجعة، وإن أيّ قرارٍ وطنيٍ يُغفلُ مُحركاً رئيساً في عنفات الواقع والتاريخ لابد أنه يجانب الصواب، وسرعان ما يُدرك صَانعُ ذلك القرار أن حقيقة نجاحِ أيّ سياسة، أو صوغ مَخرجٍ لمأزقٍ وطنيٍ مفصليٍ تَكمُنُ في عدم إغفال الواقع المعيش ولاسيما الاقتصادي منه..ومن هنا فإنه تقع على أكتاف الاقتصاديين الوطنيين زمن المحن والكوارث مُهمةٌ وطنية لاتقل أثراً عن مهمة السياسي والعسكري والإغاثي والطبي، فالحاجة إلى التشخيص الاقتصادي المعمق حاجةٌ وطنية بامتياز.

لابد أن الكابوس الطويل الذي تعيشه سوريا سيأتي عليه يوم وينتهي، ونسأل الله أن يُعجّل قدوم ذلك اليوم التاريخي، وإلى أن يأتي ذلك اليوم يجب أن تقوم جهة بتوصيف المشهد الاقتصادي السوري الحقيقي للنواحي والمناطق السورية دون تجميل وبموضوعية ومهنية، وعليه فإن مجموعة عمل اقتصاد سوريا بخبرائها الاقتصاديين الوطنيين، تقوم كعادتها بالتصدي للثغرة الاقتصادية منذ أن كتبت الخطاب الاقتصادي للثورة بعد شهرين من اندلاع الثورة السورية، ومن ثم تمثيلها للجانب الاقتصادي السوري في كل المؤتمرات الدولية لأصدقاء الشعب السوري المعني بإعادة إعمار سوريا (أبوظبي- برلين - دبي- كوريا الجنوبية..)، ومثلما فعلت سابقاً حين زوّدت الشعب السوري وصنّاع القرار بثلاثة عشر تقريراً اقتصادياً مفصّلاً حول معظم القطاعات الاقتصادية السورية من وجهة نظر كلية شاملة أفقية على مستوى سوريا فور انتهاء الأزمة، تتضمن الخطط الإسعافية (أول ٦ أشهر) والمتوسطة (خلال سنتين) والطويلة الأمد (خلال خمس سنوات)؛ هاهي مجموعة عمل اقتصاد سوريا اليوم تقوم بواجبها الوطني المهني، وتضع بين يدي الشعب السوري وصنّاع القرار تفصيل المشهد الاقتصادي المعيش بموضوعية ومهنية للنواحي والمناطق السورية على مستوى جزئي عامودي، علّها تضع بين يدي صنّاع القرار مايعينهم على اتخاذ القرارات التي تنتشل الشعب السوري من محنته التاريخية.

رئيس مجموعة عمل اقتصاد سوريا
أسامة قاضي

كلمة شكر

لايسعنا ونحن نقدم للشعب السوري هذه الدراسات إلا أن نشكر واحداً من رجال الأعمال الوطنيين الأكارم -وما أكثرهم- وهو الأخ والصديق الأستاذ أيمن قصاب باشي الذي لم يألُ جهداً في دعم القضية السورية خاصة في شقها الاقتصادي التوعوي، من خلال دعمه لنشاطات مجموعة عمل اقتصاد سوريا إيماناً منه بأهمية الرؤية الاقتصادية الواقعية والمستقبلية الاستشرافية في الأزمة السورية.

منهجية البحث

نستخدم في بحثنا آليات التحليل الجزئي والتحليل القطاعي مستعرضين خلال البحث الحالة السياسية والعسكرية، وأثرهما على اقتصاد المدينة بشكل مباشر أو العوامل التي تؤثر في اقتصادها المحلي بمعزل عن باقي المناطق أو النواحي التي تتبع لها إدارياً، إذ تختلف آثار هذه العوامل عن باقي البلدات والمدن بحسب الموقع الجغرافي والديموغرافي، كما نشمل في بحثنا تأثير العوامل والتطورات السياسية والعسكرية في محافظة إدلب وسوريا بشكل عام، وفي كل قطاع على حدة.

ونعتمد في بحثنا على الاستقصاء الميداني في رصد تغيرات الأسعار والحالة الاقتصادية للسكان، وأثر المواسم الفصلية والزراعية.

جدول المحتويات

أولاً: مقدمة ٦
ثانياً: الوضع الاقتصادي..... ٧
١. مصادر دخل السكان ٧
٢. أحجام الإنتاج ٨
٣. تقدير مستوى الدخل ٩
٤. السلع الأساسية المتوفرة ٩
٥. الخدمات الأساسية ٩
٦. البنية التحتية ١٠
٧. المستوى المعيشي ١٠
٨. أثر التضخم على حياة الناس ١٠
٩. أسعار السلع الغذائية ١١
١٠. أسعار الوقود ومواد البناء ١٢
١١. أسباب تطور الأسعار خلال عام ٢٠١٤ .....١٠٢
١٢. تقدير الأسعار المستقبلية ١٢
ثالثاً: الوضع الاجتماعي والسكاني ١٣
رابعاً:الوضع الإداري ١٥
خامساً: خلاصة وتوصيات ١٧

أولاً: مقدمة

تتبع ناحية الدانا إدارياً لمنطقة حارم متاخمةً لمحافظة حلب، ويتبع لها عدة بلدات و قرى (ترمانين – تل عادة – سرمدا – أطمة – قاح – عقربات - تل الكرامة)، وزادت أهميتها بعد تحررها من قوات الأسد صيف عام ٢٠١٢، واكتظت قراها بل وجبالها بمخيمات النازحين الهاربين من قصف قوات النظام والقادمين من عموم الأراضي السورية، ممّا أضعف المركزية الإدارية لمركز ناحية الدانا، وأدى إلى نشوء تجمعات سكانية في المخيمات والقرى المحيطة (أطمة وقاح وعقربات)، وإلى بروز مراكز تجارية كبرى مثل سرمدا التي أصبحت مركزاً تجارياً مهماً لتجارة الجملة والسيارات لعلها الأبرز في سورية الآن، وهذا ما دعانا إلى دراسة سرمدا في بحث مستقل نظراً للأهمية التجارية التي باتت لسرمدا هذه الأيام .

وقد اعتمد بحثنا على الاستقصاء الميداني لرصد تغيرات الأسعار والحالة الاقتصادية للسكان، وأثر المواسم الفصلية والزراعية، وحركة التجارة والصناعة في الواقع الجديد بعد الثورة.

ثانياً: الوضع الاقتصادي

١. مصادر دخل السكان:

أ. مصادر دخل السكان في القطاع الخاص:

- **الزراعة:** يُشكّل إنتاج الأراضي الزراعية -من مواسم وإيجارات وضمان -دخلاً لجزء من سكان مدينة الدانا، ومن بينهم العمال الزراعيون (الفَعُول كما يسمَّون محلياً) وهو عمل باليومية أو (القبالة) كما يسمى، ويعمل بهذه الطريقة عدد من الرجال والنساء وكذلك الأطفال أحياناً، وأجر عامل اليومية هو ٥٠٠ ل.س.
- **الصناعة:** هي مصدر مدخل لأصحاب المعامل والورشات الصناعية و أصحاب الحرف والعمال الذين يعملون بها، وأجور العمال أسبوعية هنا غالباً. ويدخل في هذا القطاع عمال البناء، حيث تختلف طريقة حساب الأجور في البناء، فتكون عادة باليومية أو القبالة كما في حال عمال الزراعة. ويتراوح أجر عامل اليومية هنا بين ١٠٠٠-١٥٠٠ ل س، أما الأجرة الأسبوعية للصناع فتتراوح بين ٣٠٠٠ – ١٠٠٠٠ ل.س.
- **التجارة:** هي مصدر دخل للتجار أصحاب المحلات التجارية، ومعهم العمال والموظفون العاملون في المبيعات أو الحمولة والتخزين، وهؤلاء أغلب أجورهم أسبوعية أو عمولات. وتتراوح الأجرة الأسبوعية للصناع بين ٣٠٠٠ – ١٠٠٠٠ ل.س.
- **الخدمات:**
  - آبار المياه الخاصة: تؤمن مصدر دخل لأصحابها وعمال نقلها.
  - مولدات الكهرباء: هي مصدر دخل لأصحابها، وتشمل بيع (الأمبيرات) وأجور العمال والفنيين.
  - شبكات الاتصالات: تؤمن دخلاً لأصحابها ومستثمريها والعاملين في هذا القطاع، وتشمل: بيع خدمة الإنترنت اللاسلكية – بيع الوحدات أو دفع فواتير الهواتف الجوالة على شبكات MTN و Syriatel.
  - قطاع الوقود النفطي والحطب والبنزين.
  - قطاع الصرافة والاتّجار بالعملات.
  - محلات ومكاتب تسيير المعاملات: أصبحت شائعة في الدانا، وهي تؤمّن دخولاً جيدة للعاملين فيها

بسبب خلوّ المناطق المحررة من أماكن كدوائر النفوس وسواها لاستصدار الثبوتيات الرسمية وجوازات السفر وأوراق السيارات.

- قطاع السياحة: تفتقر مدينة الدانا إلى الخدمات السياحية حيث تخلو من الفنادق، فيستعاض عنها للمسافر بمقرّات المنظمات الأهلية والكتائب المسلحة أو المخيمات القريبة.

ب. مصادر دخل السكان في القطاع العام:

- رواتب موظفي مؤسسات النظام الذين لم تُقطع رواتبهم بسبب الحالة الأمنية للموظف، وتضم معها رواتب المتقاعدين، حيث تتراوح الرواتب هنا بين ١٠٠٠٠ – ٥٠٠٠٠ ل س. يلاحَظ في مدينة الدانا قلة الموظفين المقطوعة رواتبهم، فمازال كثير من موظفيها يتقاضون رواتبهم من مؤسسات النظام، مثال ذلك موظفو مستوصف الدانا.
- رواتب موظفي وعمال الهيئات المحلية والمنظمات الأهلية المدنية (مجلس محلي –منظمات إغاثية وطبية و خيرية – هيئة شرعية...إلخ)، وتتراوح الرواتب في هذه الشريحة بين ١٠٠ – ١٠٠٠ دولار.
- رواتب موظفي الجهات التي تتبع أو تتقاضى رواتبها من الحكومة السورية المؤقتة. (دفاع مدني – نظافة – خدمات)، وتتراوح بين ١٠٠ –٨٠٠ دولار.
- رواتب أو منح عناصر الجيش الحر والفصائل المقاتلة، وهي تتراوح بين درجات ١٠٠ – ١٥٠ – ٣٠٠ دولار.
- عبور الركاب وسيارات النقل والشاحنات إلى تركيا، ويشمل ما يعرف بالبحارة (سائقين تجار شنطة) أو مهربين. الدانا معروفة بامتلاك أسطول كبير من الشاحنات والبرادات للنقل الخارجي، وأغلبها متوقف عن العمل حالياً.
- الإعانات العينية المقدمة من الجهات كافةً، وهي تؤمّن تقريباً ٢٥٪ من احتياجات السكان أو توفر ما يقارب ٢٥٪ من مصروفهم.

٢. أحجام الإنتاج:

- **الزراعة:** تُعدّ المواسم الزراعية هذا العام من أسوئها عبر سنوات طويلة، وخصوصاً بالنسبة لأهم محصولين أساسيين وهما القمح والزيتون. ناهيك عن قلة الأراضي الزراعية أصلاً في مدينة الدانا، حيث إن أغلب أراضيها صخرية تُعرف بالقراج مع قلة المياه الجوفية في المدينة.
- **الصناعة:** ليس في الدانا معامل بالمعنى الحقيقي، وقد كانت تعتمد بشكل رئيسي على معامل مدينة حلب قبل الثورة. هناك بعض الورشات أو المعامل الصغيرة تمّ نقلها من مدينة حلب إلى الدانا، مثل: معامل منظفات – ورشات خياطة – ورشات تصنيع الحديد – إصلاح سيارات – معامل أخشاب. وفي الدانا منشآت صناعية تعتمد على المنتجات الزراعية كمعاصر الزيتون وما شابهها، وهي تعمل بطريقة العمل لصالح الغير. أما أهم الصناعات المستحدثة خلال الثورة فهي مصافي تكرير النفط وفلترة الوقود، وقد صار في محيط الدانا أكثر من عشر مصاف لتكرير النفط ناهيك عن محطات فلترة المازوت المكرر. لكن أغلب هذه المنشآت تتلقى إيراداتها بالعمل لصالح الغير فيصعب إدراج كمية الإنتاج. وقد تمّ في الفترة الأخيرة افتتاح عدة معامل ضخمة على أيدي مستثمرين من مدينة حلب ودمشق، كمعمل سجاد وحصر بلاستيكية قيد الإنشاء ومجبل بيتون ضخم ومعامل إسفنج.
- **التجارة:** ازدهرت تجارة السيارات الأوربية المستعملة في الدانا مدة سنتين، وقد تراجعت حالياً لسببين هما إيقاف السلطات التركية لاستيراد حاملات السيارات عبر معبر باب الهوا، وسيطرة بلدة سرمدا المجاورة على هذا النوع من تجارة السيارات. وصلت مبيعات تجار السيارات في مدينة الدانا إلى٤ مليون دولار في الشهر. أما الآن فقد انخفضت إلى حوالي ٥٠٠ ألف دولار في الشهر أو أقل.
  - **تجارة الاسمنت وحديد البناء:** تشكل جزءاً لا بأس به من التجارة أيضاً، وتقارب وارداتها ٥ مليون دولار شهرياً أو أكثر.
  - **تجارة البناء والعقارات:** ازدهرت خلال الثورة، فحيثما تتجه في الدانا ترى مشاريع البناء الطابقية

والأرضية، وسعر أو كلفة متر البناء الجاهز (على العظم) هي بين ١٠٠٠٠-٢٠٠٠٠ ل.س، أما سعر متر الأرض القابل للبناء فيبلغ ٣٠٠٠٠ ل س فما فوق. ويُجلب أغلب مواد البناء من مقالع بلدة حزرة المجاورة، أما مواد صناعة البلاط فتُجلب من خان السبل بحسب أمان الطريق.

- **تجارة المواد الغذائية:** يصل حجم المبيعات إلى ٥٠٠ ألف دولار في اليوم. وتشتهر الدانا بامتلاك الأهالي لشاحنات النقل الخارجي المزودة ببرادات نقل الخضار والفواكه، إلا أن معظمها متوقف عن العمل حالياً لعدم سماح السلطات التركية بدخول الشاحنات السورية للأراضي التركية وخطورة عبور الطرقات بين المحافظات، ممّا أضرّ بأهم مورد لأهالي الدانا كانت تشتهر به. وفي الدانا سوق تجارية (بازار) يقام كل يوم اثنين تُعرض فيه البضائع أسبوعياً، ممّا يجعل أسواق المدينة وأزقتها تعجّ بالباعة والمتسوقين.

- **الخدمات:** يصعب تحديد معلومات بالأرقام عن حجم الإنتاج الخدمي، بسبب تعدد مقدّمي الخدمات.

٣. تقدير مستوى دخل السكان:

يعدّ مستوى معيشة أهالي مدينة الدانا والقاطنين فيها من المتوسط إلى الجيد نسبياً، بالمقارنة مع مستوى باقي أهالي سورية، وليس مقارنةً مع الدول المجاورة أو تركيا تحديداً الدولة القريبة التي تستقبل ملايين السوريين حالياً.

يصعب علينا تقدير متوسط دخل الفرد بدقة في الدانا هذا العام خصوصاً نتيجة صعوبة حساب إجمالي الدخل ونظراً لتغير عدد السكان المقيمين. وهو على كل حال يتراوح هذا العام بين ٣٥٠٠ - ٥٥٠٠ دولار، وذلك استناداً إلى تقديرات وأرقام استطعنا ضبطها، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار غياب كثير من الخدمات وفقد بعض السلع لقيمتها وهبوط قيمة العملة السورية، وتغيّر كبير حصل في عدد سكان هذه المنطقة من سورية.

٤. السلع الأساسية المتوفرة:

تتوفر جميع السلع الأساسية في مدينة الدانا، سواء من مصدر تركي أو سوري باستثناء الغاز والذي يعدّ هذه الأيام المادة الأساسية الغير متوفرة، ومثله البنزين النظامي في الفترة الأخيرة.

٥. الخدمات الأساسية:

- **الكهرباء:** يُغذي خط سرمين حزانو ٤٠ ميغا واط مدينة الدانا في الأصل، لكن لم يعد هناك توتر كهربائي يكفي مدينة الدانا، ممّا دعا الأهالي للاعتماد المولدات الخاصة. يبلغ سعر (الأمبير) ٦٠٠ ل.س أسبوعياً، يعمل فيها مدة ١٠ ساعات يومياً.
- **الماء:** كانت المياه تُضخّ لمدينة الدانا يومين في الأسبوع قبل الثورة، أما الآن فهي لا تضخّ على الشبكة العامة مطلقاً ويبلغ سعر صهريج الماء الذي يحوي ٦ مترمكعب ١٢٠٠ ل.س تشمل أجور النقل والضخ.
- **الاتصالات:** توقفت الاتصالات الأرضية والخلوية السورية في الدانا مدة عام، وبعدها أعيد تشغيل المقسم محلياً من دون ربط بالمقاسم الأخرى، كما أعيد تشغيل بعض أبراج التغطية الخلوية أم تي إن وسيرياتل. كما تعمل حالياً عدة شبكات إنترنت لاسلكية مصدرها فضائي أو تركي بديلاً عن الاتصالات والإنترنت المفقودة.
- **الصحة:** في الدانا عدة مشافٍ ومراكز صحية:

١. مشفى الدانا.
٢. مشفى جواد.
٣. مجمع الوفاء للتوليد والأمراض النسائية برعاية هيئة الشام الإسلامية، ويضم عيادات نسائية وعيادات أطفال.
٤. مركز ابن الوليد، وهو عبارة عن مجموع عيادات (داخلية -عصبية – نفسية – قلبية -عظمية).
٥. بنك الدم: برعاية منظمة الأيادي البيضاء.
٦. مستوصف الدانا. (ما زال موظفو مديرية الصحة التابعة للنظام – من ممرضين وإداريين -يعملون ويتقاضون رواتبهم من النظام).

٦. البنية التحتية:

- **شبكة الكهرباء:** ما تزال سليمة مع انعدام التغذية من خط سرمين حزانو كما أسلفنا. ويتم ترميم الشبكة دورياً بواسطة ورشات الكهرباء القائمة أصلاً بإشراف المجلس المحلي، وبفريق عمل يضم ٣٠ عاملاً بين مهندس وفنيين وعمال.
- **شبكة المياه:** مياه الشرب متوفرة وسليمة، لكنها تعاني من انقطاع دائم.
- **شبكة الصرف الصحي:** قائمة ويشرف المكتب الخدمي في المجلس المحلي على صيانتها.
- **شبكة الطرقات:** لم تخضع لصيانة أو ترميم مدروس منذ ثلاثة أعوام.

٧. مستوى المعيشة:

يُعتبر مستوى معيشة أهالي مدينة الدانا متوسطاً إلى جيد بالمقارنة مع حال باقي المدن المحررة، إذ يستفيد سكان المدينة من وضعها الجغرافي القريب من الحدود التركية، لكن مستوى المعيشة يظل منخفضاً بالنسبة إلى حجم المدينة وعدد سكانها.

٨. أثر التضخم على حياة السكان:

أثر التضخم واضح في مدينة الدانا بعد أن انخفضت قيمة الليرة السورية في الأعوام الثلاثة الماضية إلى ربع قيمتها عمّا كانت عليه قبل الثورة، وهذا ما يدفع المواطن لتلمس آثار التضخم سريعاً خاصةً في المدن القريبة من الحدود مثل مدينة الدانا، وهذا القرب في حدّ ذاته أحد العوامل المسببة للتضخم إذ إن أغلب البضائع تباع هناك بالدولار ومنها بعض أصناف المواد الغذائية، ممّا زاد أثر التضخم على الشريحة التي تتقاضى دخولها بالليرة السورية.

١٠

٩. أسعار السلع الغذائية*:

السلعة	الوحدة	السعر
الخبز (مدعوم من النظام)	كيلوغرام	٢٨ ل.س
الخبز (أفران خاصة)	كيلوغرام	٥٠ ل.س
زيت الزيتون	١٦ كيلو غرام (تنكة)	١١٠٠٠ ل.س
الزيتون	كيلو غرام	١٥٠-٢٠٠ ل.س
السكر	كيلو غرام	١٢٥ ل.س
حليب الأطفال –نيدو	٩٠٠ غرام	١٧٠٠ ل.س
حليب الأطفال –نان	علبة	١٣٥٠ ل.س
لحم غنم	كيلوغرام	١٢٠٠ ل.س
لحم بقر	كيلوغرام	١٠٠٠ ل.س
لحمة هبرة	كيلوغرام	١٤٠٠ ل.س
فرّوج مجمد مستورد	فرّوج	٢٥٠ ل.س
فرّوج سوري	فرّوج	٤٠٠ ل.س
الزعتر	كيلوغرام	٢٥٠-٥٠٠ ل.س
حليب البقر	لتر	١٠٠ ل.س
لبن بقر	لتر	١٥٠ ل.س
جبنة بقر	كيلوغرام	٥٥٠ ل.س
جبنة غنم	كيلوغرام	٧٥٠ ل.س
لبن غنم	لتر	٤٠٠ ل.س
شاي	كيلوغرام	١٢٠٠ ل.س
سمن نباتي أصيل	٢ كيلوغرام	٦٠٠ ل.س
سمن عربي بقر	كيلوغرام	١٠٠٠ ل.س
سمن عربي غنم	كيلوغرام	١٨٠٠ ل.س
ذرة	كيلوغرام	٢٠٠ ل.س
رز إيطالي	كيلوغرام	٢٢٥ ل.س
عدس كردي	كيلوغرام	١٢٥ ل.س
عدس مجروش	كيلوغرام	٢٥٠ ل.س
كمون	كيلوغرام	٥٠٠ ل.س
طحين زيرو تركي	٥٠ كيلوغرام (شوال)	٤٠٠٠ ل.س
دبس بندورة	كيلوغرام	٤٠٠ ل.س
بندورة	كيلوغرام	١٥٠ ل.س
تفاح	كيلوغرام	١٤٠ ل.س
موز	كيلوغرام	٢٠٠ ل.س
يوسفي	كيلوغرام	٧٥ ل.س
طحينة	كيلوغرام	٧٠٠ ل.س
حلاوة	كيلوغرام	٥٠٠ ل.س
بيض سوري	طبق (٣٠ بيضة)	٥٥٠ ل.س
بيض تركي	طبق (٣٠ بيضة)	٤٢٥ ل.س

* تتوافر بضائع إغاثية تباع في الأسواق بأسعار زهيدة، مصدرها في الأغلب هو الفائض من المخيمات الضخمة المجاورة، فمثلاً وجدنا أرزاً ثمن الكيلو ٤٠ ل.س. وزيت دوار شمس ثمن الليتر ٦٠ ل. س.

١٠. أسعار الوقود ومواد البناء والمعادن:

السلعة	الوحدة	السعر
مازوت (مفلتر كهربائياً)	١ لتر	١٠٠ ل.س
بنزين (نظامي)	١ لتر	٢٥٠ ل.س
الغاز (غير متوفر)	جرة	٥٥٠٠ ل.س
ذهب عيار ١٨	غرام	٥٦٦٠ ل.س
ذهب عيار ٢١	غرام	٦٨٠٠ ل.س
ذهب	أونصة	١١٧٥ دولار
إسمنت (تركي)	كيس (٥٠ كيلوغرام)	١٠٠٠ ل.س
حديد مبروم	طن	٥٩٠ دولار
خشب منجور	متر مربع	١٥٠٠٠ ل.س
منجور الألمنيوم	متر مربع	١٢٠٠٠ ل.س
منجور بلاستيكي PVC مدعم بالحديد	متر مربع	٢٠٠٠٠ ل.س

١١. تطور الأسعار خلال عام ٢٠١٤، والأسباب:

اختلفت الأسعار داخل مدينة الدانا من بداية عام ٢٠١٤ حتى الآن ديسمبر ٢٠١٤ بمعدل ١٠ ٪، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل:

- عاشت مدينة الدانا منذ أوائل عام ٢٠١٣ تحت سيطرة تنظيم الدولة حتى بداية العام الحالي، كانت فيها من أهم معاقله وسجونه، مما أفقدها كثيراً من الموارد والزوار. أما في الشهر الأول من العام الحالي فعاشت عدة أيام أشبه بالحصار نتيجة المعارك التي خاضها التنظيم إلى حين انسحابه منها.
- كما عاشت الدانا في أثناء سيطرة تنظيم الدولة عليها ازدهاراً اقتصادياً نوعياً بسبب ضخّ التنظيم لكميات كبيرة من العملة الصعبة.
- عودة الانفتاح الكامل بعد انسحاب تنظيم الدولة الذي أدى إلى عودة أهالي الدانا إليها وتحرك عجلة الاقتصاد، وعودة عقدة المواصلات والاستثمارات إليها ممّا أثر طرداً على أسعار المواد والإيجارات.
- قلة الموسم الزراعي وخصوصاً القمح والزيتون هذا العام، ممّا رفع الأسعار في عموم أنحاء سورية.
- استقبال الدانا لعدة موجات من النازحين، سواء من أحياء مدينة حلب المحررة جراء القصف بالبراميل من طائرات النظام، أو من المحافظات الأخرى مثل حماة وحمص وريف دمشق.
- ضربات التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة لمناطق آبار النفط أدت إلى ارتفاع أسعار الوقود بنسبة ١٥٪ مع قرب فصل الشتاء وغلاء الوقود للتدفئة، وهذا ينذر بارتفاع كافة الأسعار.

١٢. تقدير الأسعار المستقبلية:

من المتوقع أن ترتفع الأسعار هذا الشتاء بنسبة ١٥ — ٣٠٪ على المدى القصير (خلال ثلاثة إلى ستة أشهرٍ قادمة)، بعدها من الممكن أن تنخفض الأسعار إذا تحسن الموسم الزراعي الجديد، أو حصل انفراج سياسي أو عسكري خلال الفترة المقبلة، أو إذا تمت معالجة مشكلة الأسعار بتدابير و خطط جديدة سواء من الحكومة السورية المؤقتة أو المجلس المحلي أو المنظمات الإغاثية أو الأهلية، وذلك بمشاريع تنموية و إنعاشيه بهدف النهوض بالاقتصاد المحلي والقطري لتدارك أزمة محل المواسم الرئيسية والتضخم الواقعة والمستمرة حتى الآن.

ثالثاً: الوضع الاجتماعي والسكاني

كان عدد السكان في الدانا قبل الثورة ٣٥٠٠٠ نسمة بحسب إحصاء جرى عام ٢٠١٠، أما الآن فيقطن فيها نحو ٧٥٠٠٠ نسمة نازحون من عدة محافظات، أي أن هناك انزياحاً سكانياً يقدّر بضعف العدد الأصلي، هذا مع إغفال إحصاء النازحين إلى المخيمات في أراضي الدانا.

تبلغ مساحة الدانا العقارية حوالي ٩٠٠ هكتار داخل المخطط التنظيمي، و٣٠٠ هكتار زراعي وحراجي.

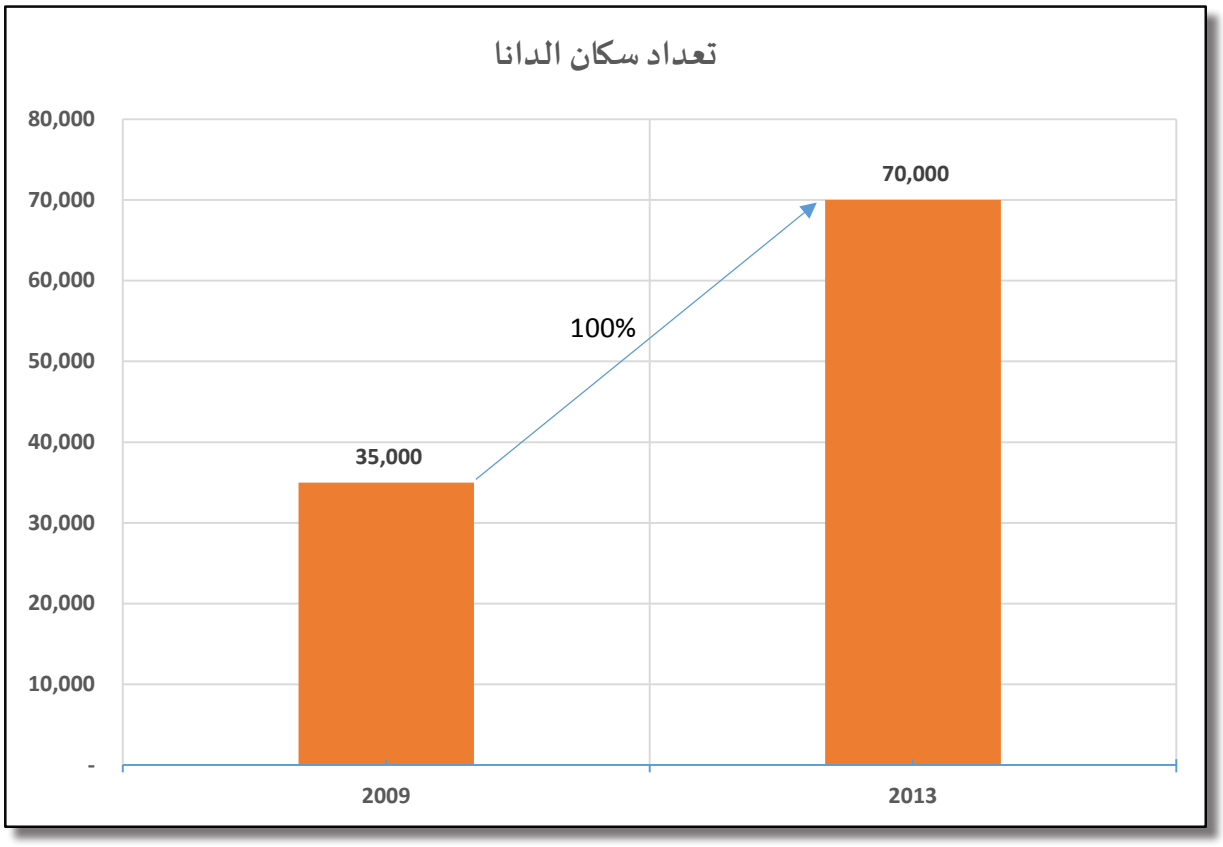

الشرائح العمرية للتركيبة السكانية:

- ليس هناك إحصائيات دقيقة عن الفئات العمرية للسكان؛ بسبب غياب شبه كامل لجهاز أو هيئة إحصائية متخصصة، وبسبب ظروف النزوح وتسرب تسجيل المواليد والوفيات، لكننا نستأنس بأرقام المؤسسات الإغاثية التي نثق بدقتها في بعض الأماكن، ويلاحَظ انخفاض نسبة الشريحة العمرية النشطة من عمر ١٥ – ٦٠ سنة، وهي الشريحة المنتجة أو تحت السلاح في مجتمعات الحروب، بسبب النزوح والهجرة بهدف العمل أو اللجوء السياسي و الإنساني، حيث أصبحت الهجرة إلى بلدان الاتحاد الأوربي ظاهرة لايستهان بها خصوصاً ضمن الشريحة العمرية النشطة أو المنتجة.
- تحت عمر ١٥ سنة: ٥٥-٦٥٪ حالياً.
- عمر ١٥-٦٠ سنة: ٢٥-٣٠ ٪ حالياً (قبل الثورة كانت هذه الشريحة النشطة أو العاملة تزيد عن ٣٥٪ من عدد السكان).
- فوق عمر ٦٠ سنة: ١٠ -١٥٪.

التعليم:

- هناك في مدينة الدانا:
  ١. ٣ رياض أطفال.
  ٢. ٤ مداس ابتدائية مختلطة.
  ٣. ٤ مدارس إعدادية: ٢ للذكور -٢ للإناث.
  ٤. ثانويتان: واحدة إناث والأخرى ذكور.
  ٥. ثانوية صناعية.
  ٦. ثانوية فنون نسوية.
- ليس هناك تعليم فني أو مهني (ثانوية صناعية أو تجارية أو فنون نسوية).
- يقدّر عدد الطلاب المداومين على المدارس جميعها للمراحل كلها بحوالي ١٠٠٠٠ طالب وطالبة.
- عدد المعلمين والمدرسين هو ٣٠٠، وتقدّر نسبة المعلمين المقطوعة رواتبهم من النظام ب ٥٪ فقط.

السكن والمعيشة:

- تتراوح أجرة المسكن الشهرية بين ١٠٠٠٠-٢٥٠٠٠ ل.س. أما إيجار المحلات التجارية في السوق الرئيسية فهو ٢٥٠٠٠ -١٠٠٠٠٠ ل.س، ويقدّر في أطراف المدينة بما بين ٥٠٠٠ -١٥٠٠٠ ل.س.
- في مدينة الدانا ثلاثة أفران، أكبرها الذي يطلق عليه فرن الذرّة أو الاحتياطي أي العام، والأفران الأخرى في الدانا هي أفران خاصة، ويخبز الفرن العام يومياً ١٢ طناً من الطحين يتزود بها من طحين النظام.

رابعاً: الوضع الإداري

الدانا كما أسلفنا هي مركز ناحية تتبع إدارياً في الأصل لمنطقة حارم، وقد ساد غياب إداري لكثير من أجهزة الدولة عوّضها بالحد الأدنى شكل من أشكال الإدارة المحلية داخل نطاق المدينة، وتكاد تتلاشى مركزية المناطق وتبعية النواحي والبلدات والقرى لمركز المنطقة.

- **المجلس المحلي**

- يتكون من ٢١ عضواً من المتطوعين، وهم رئيس المجلس - نائب رئيس المجلس - أمين السر - المكتب الاقتصادي - المكتب المالي - المكتب الإعلامي - المكتب الخدمي - المكتب الطبي - المكتب الإغاثي والعلاقات الخارجية - المكتب القانوني - المكتب التربوي - المكتب الأمني.
- رئيس المجلس: مصطفى علي صدور / ليسانس لغة انكليزية.
- نائب الرئيس: محمود حج حميدي / حقوقي.
- أمين السر: محمد عبد الله دحروج / ليسانس لغة عربية.
- رئيس المكتب الخدمي: المهندس المدني عمر كيالي. يقوم المكتب الخدمي بمحاولة إدارة عمليات البناء والرخص. وقد تمّ فرض رسم رمزي على رخصة البناء هو ٢٠٠ ل.س، وتحديد بعض المواصفات الفنية للرخصة، وتفعيل إشراف المهندسين على البناء والطرق، وتشغيلهم في تجارة البناء والدراسات.

- **شرطة الدانا الحرة:**

هناك مخفر شرطة ناحية الدانا الحرة التابع للشرطة الحرة؛ عدد عناصره ٦٠ عنصراً و٣ ضباط، و٥ مساعدين.

- **الهيئة الشرعية والقضائية في محافظة إدلب:**

هي عبارة عن هيكلية مختلفة تسمى الهيئة الإسلامية لإدارة المناطق المحررة، مركزها في محافظة إدلب في مدينة بنّش، وتشترك فيها جميع الفصائل والضابطة التابعة لها من عناصر: الجبهة الإسلامية – جيش المجاهدين -حركة حزم.
ومحاكم هذه الهيئة هي ٩ محاكم في محافظة إدلب، وكل محكمة تتبع لها هيئات صلح. فمحكمة الدانا يتبع لها هيئات صلح: كللي – حزانو – قورقانيا – ترمانين-سرمدا حالياً تخضع لدار القضاء التابعة لجبهة النصرة.
وتمّ تخصيص رسوم وكالات للمحامين وتعويضات مرافعات للمحامين تعدّ مصدر دخل للمحامين المترافعين أمام المحاكم وهيئات الصلح، وهذه تجربة يجب تطويرها وتعميمها.

- **أهم الفصائل المقاتلة في مدينة الدانا:**

هناك عدة فصائل مقاتلة رئيسية في الدانا استقر أمرها بعد طرد تنظيم الدولة من مدينة الدانا، وهي:

١. الجبهة الإسلامية شهداء الدانا (أحرار الشام).
٢. جيش الإسلام (كتائب الزبير بن العوام).
٣. كتائب أهل السنة (كتيبة المثنى).
٤. جيش المجاهدين (لواء الناصر لدين الله).
٥. جبهة النصرة.

خامساً: خلاصة وتوصيات

ننتهي من هذا التقرير إلى خلاصة توصيات ببعض التدابير في مدينة الدانا خصوصاً ومحافظة إدلب عموماً، بغية تفعيل الهيئات الناظمة للحياة الاقتصادية وإنعاش القطاعات الراكدة:

١. حل مشكلة الغاز بشكل عاجل، وتثبيت سعره من خلال الاستيراد النشيط أو تفعيل مشاريع إنتاجه محلياً وتعبئته، وإنشاء شركات تعبئة غاز في المستقبل لتحقيق كفاية في السوق وتجنّب تكرار الوقوع في مثل هذه الأزمات.
٢. حلّ دائم لمشكلة البنزين النظامي، بإنشاء مصافٍ تكرير للبنزين الخالي من الرصاص، وإنتاج كميات توازي البنزين النظامي من حيث الجودة.
٣. حلّ مشكلة المياه في مدينة الدانا، وتزويد المدينة بالكهرباء.
٤. تفعيل المكتب الاقتصادي في المجلس المحلي، وقيامه بوضع خطط مستعجلة لإنعاش الحياة الاقتصادية في مواجهة الأخطار القادمة في الشتاء، خصوصاً بعد موسمي القحط في القمح والزيتون، وإغلاق باب استيراد السيارات من تركيا.
٥. دعم المكتب الفني في المجلس المحلي، وتفعيل دور النقابات المهنية العلمية كنقابة المهندسين الأحرار.
٦. تحسين الواقع الصحي والطبي.
٧. تشجيع المشاريع الاستثمارية التي تؤمّن بدائل اقتصادية، ودعم المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة كفتح معامل نسيج أو خياطة في محيط المدينة، والترغيب بالقرب من المعبر، أو تقديم بدائل خدمية كمشاريع الاتصالات ومولدات الكهرباء.
٨. محاولة إعادة إنعاش قطاع النقل بواسطة الشاحنات الذي يعدّ حيوياً ومهماً في مدينة الدانا.
٩. تشجيع وترشيد تجارة البناء والعقارات النامية والمنتعشة أصلاً في الدانا.
١٠. تشجيع فتح المعامل الضخمة في ناحية الدانا نظراً للأمان النسبي الذي تحقق في الدانا.

لابد من الإشارة إلى أنه إذا استمر الواقع الاقتصادي كما هو عليه الآن فنحن مقبلون على مزيد من التضخم وفقدان بعض السلع الأساسية.

لذلك نذكر بعض السياسات الاقتصادية التي ينبغي اتباعها حتى يتم النهوض باقتصاد الدانا ومحافظة إدلب ومحافظات سورية في عمومها، وهي:

١. عقد اتفاقية نقل بين تركيا وسورية الحرة بحيث نعيد إدخال الشاحنات السورية إلى الأراضي التركية لتصل إلى الموانئ التركية ومنها.
٢. استغلال المعبر استغلالاً اقتصادياً جيداً، مع التركيز على إيقاف التهريب وذلك بالتعاون مع الجبهة الإسلامية التي تدير المعبر.
٣. ربط سياسات الحكومة السورية المؤقتة والجهات المانحة بالمكاتب الاقتصادية للفصائل العسكرية الفاعلة على الأرض، ووضع خطط مشتركة قابلة للتطبيق، وصهر الإمكانات المتوفرة كلها في بوتقة واحدة.
٤. إنشاء منطقة حرة بديلة ضمن أراضي سورية أو على الحدود القريبة، بحيث تكون موزعة بين مناطق صناعية وتجارية، واستجلاب استثمارات كبرى إليها.